

Tikrit University | جامعة تكريت

مجلة آداب الفراهيدي

Journal of Al-Farahidi's Arts



The Extent of Applying The Concept of Community Participation in Management and Sustainability of Water Resources – Case Study: Benghazi City

[*] **Dr. Suad Hamad Bousnina**

[1] **Asst. Prof. Abd Rabbo Said Salih**

[2] **Dr. Howida Moftah Sulaiman**

[1] Department of Geography, College of Arts, University of Benghazi

[1] Libyan Center for Urban Planning, Libyan Authority for Scientific Research

[2] Department of Geography, College of Arts, University of Ajdabiya

[1], [2] Libya

مدى تطبيق مفهوم المشاركة المجتمعية في إدارة واستدامة الموارد المائية - دراسة حالة: مدينة بنغازي

(*) د. سعاد حمد بوسنينة

(1) أ. م. عبد ربه سعيد صالح

(2) د. هويدا مفتاح سليمان

(*) قسم الجغرافية، كلية الآداب، جامعة بنغازي

(1) المركز الليبي للتخطيط الحضري، الهيئة الليبية للبحث العلمي

(2) قسم الجغرافية، كلية الآداب، جامعة أجدابيا

(*)، (1)، (2) ليبيا

SUBMISSION

التقديم

10/08/2024

ACCEPTED

القبول

17/10/2024

E-PUBLISHED

النشر الإلكتروني

30/12/2024

P-ISSN: 2074-9554 | E-ISSN: 2663-8118 | <https://doi.org/10.25130/jaa.9th.4.22> Conference (9th) No (4) September (2024) P (239-251)

ABSTRACT

Water resources management is a complex environmental, economic and social challenge in many societies, and requires comprehensive measures to ensure the sustainability of resources and meet the needs of the population. Community participation is one of the effective tools to achieve this goal, as the local community participates in decision-making processes and the implementation of policies and programs related to water management. Therefore, this study aimed to discover the extent of the application of the concept of community participation in water resources management in the city of Benghazi. To achieve its purposes, it adopted the case study approach, and concluded with a number of results, the most important of which is that the current reality of community participation in water resources management in the city of Benghazi reflects the lack of application of this concept, and recommended the necessity of adhering to the application of this concept to achieve the economic, social and environmental goals related to water resources management.

KEY WORDS

Community Participation, Sustainability, Water Resources Management, Benghazi City

الملخص

تُعتبر إدارة الموارد المائية تحديًا بيئيًا واقتصاديًا واجتماعيًا معقدًا في العديد من المجتمعات، وتتطلب تدابير شاملة لضمان استدامة الموارد وتلبية احتياجات السكان، وتُعد المشاركة المجتمعية أحد الأدوات الفعالة لتحقيق هذا الهدف، حيث يشارك المجتمع المحلي في عمليات اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بإدارة المياه، لذا فإن هذه الدراسة هدفت إلى اكتشاف مدى تطبيق مفهوم المشاركة المجتمعية في إدارة الموارد المائية بمدينة بنغازي، ولتحقيق أغراضها فقد اعتمدت منهج دراسة الحالة، وخلصت إلى جملة من النتائج أهمها أن الواقع الحالي للمشاركة المجتمعية في إدارة الموارد المائية بمدينة بنغازي يعكس عدم تطبيق هذا المفهوم، ووصت بضرورة الالتزام بتطبيق هذا المفهوم لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بإدارة الموارد المائية.

الكلمات المفتاحية

المشاركة المجتمعية، الاستدامة، إدارة الموارد المائية، مدينة بنغازي



Copyright and License: This is an Open-Access Article distributed under A Creative Commons Attribution 4.0 License, which allows free use, distribution, and reproduction in any medium provided the original work is properly cited.

المقدمة:

تعتبر إدارة الموارد المائية تحديًا بيئيًا واقتصاديًا واجتماعيًا معقدًا في العديد من المجتمعات، وتتطلب تدابير شاملة لضمان استدامة الموارد وتلبية احتياجات السكان، وتُعد المشاركة المجتمعية أحد الأدوات الفعالة لتحقيق هذا الهدف، حيث يشارك المجتمع المحلي في عمليات اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بإدارة المياه.

مشكلة البحث:

نظرًا لما تشهده إدارة الموارد المائية في ليبيا من معوقات شكلت تحديات تتطلب من صناع القرار والقائمين على إدارة الموارد المائية العمل على تذليل هذه المعوقات، وحيث أن مفهوم المشاركة المجتمعية يعد أحد أهم مفاهيم الاستدامة وخاصة فيما يخص إدارة الموارد المائية بشكل مستدام، وبالنظر إلى واقع إدارة الموارد المائية في الدولة الليبية فإن المشكلة تكمن في غياب دور المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في المشاركة في إدارة هذه الموارد الأمر الذي قد يسهم في تفاقم واستفحال مشكلة المياه وزيادة في إهدار هذا المورد الحيوي والهام في حياة المواطنين، لذا فإنه لا يمكن أن تتحقق الإدارة الجيدة للموارد المائية إلا في ظل هيئات ومؤسسات فاعلة لديها القدرة على فهم أدوارها ورسم السياسات والخطط المائية وتنسيق الفعاليات والبرامج بين الجهات المختلفة ذات العلاقة، وأن يكون للمشاركة المجتمعية دورًا بارزًا في هذه الإدارة بغية تحقيق التنسيق والتكامل بين الهياكل المؤسسية المسؤولة مسؤولية مباشرة أو المستفيدة أو الساندة في إدارة الموارد المائية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في عدة نقاط:

١. المساهمة في زيادة الوعي بأهمية المشاركة المجتمعية في إدارة الموارد المائية وتشجيع المجتمعات على المشاركة الفعالة في هذا الصدد.
٢. المساعدة في توجيه صناع القرار نحو اتخاذ قرارات أكثر فاعلية ومستندة إلى البيانات العلمية في مجال إدارة الموارد المائية، وتعزيز التعاون بين القطاع الحكومي والمجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال إدارة الموارد المائية.
٣. المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تُعد إدارة الموارد المائية أحد العوامل الأساسية لضمان استدامة البيئة وتحقيق التنمية الشاملة.

اهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل شامل لمدى تطبيق مفهوم المشاركة المجتمعية في إدارة الموارد المائية بمدينة بنغازي، مع التركيز على استدامة هذه الموارد في ظل الظروف المحلية الحالية. يتناول البحث أهمية إشراك المجتمع المحلي في عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بإدارة الموارد المائية، بدءًا من التخطيط ووصولاً إلى التنفيذ والمراقبة، كما يسعى إلى فهم الأدوار المتنوعة التي يمكن أن تلعبها مختلف الفئات المجتمعية، بما في ذلك السكان، المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص، والهيئات الحكومية في تعزيز الاستدامة المائية. ومن جهة أخرى، يسعى البحث إلى تحديد العوامل المحفزة والمعيقة للمشاركة المجتمعية الفعالة في هذا السياق، مع التركيز على التحديات المؤسسية، الاقتصادية، الثقافية، والسياسية التي قد تؤثر سلباً على تفعيل المشاركة، يهدف البحث أيضاً إلى تسليط الضوء على الآليات التي يمكن من خلالها التغلب على هذه التحديات، من خلال اقتراح استراتيجيات وسياسات تستند إلى التجارب الدولية والمحلية الناجحة. علاوة على ذلك، يركز البحث على تحليل الوضع الحالي للمشاركة المجتمعية في إدارة المياه في مدينة بنغازي، عبر دراسة ميدانية تشمل الفاعلين الأساسيين في هذا المجال، بما في ذلك مسؤولي المياه والمجتمع المحلي، ويستخلص البحث الدروس المستفادة من تجارب أخرى في إدارة الموارد المائية بمشاركة المجتمعات، مع

تقديم توصيات علمية مدعومة بالبيانات حول سبل تحسين وتفعيل المشاركة المجتمعية، بحيث يصبح المجتمع جزءاً لا يتجزأ من حل قضايا المياه، وليس مجرد مستفيد، وبما يضمن استدامة الموارد المائية للأجيال القادمة. تساؤلات الدراسة:

إن تحقيق هدف هذه الدراسة والمتمثل في تحليل وفهم معمق لمدى تطبيق مفهوم المشاركة المجتمعية في إدارة الموارد المائية يتطلب الإجابة عن جملة من الأسئلة والتي يمكن إيجازها في الآتي:

١. ما هو مفهوم الاستدامة، وما هي أهم أبعادها ومفاهيمها؟
٢. ما هو مفهوم المشاركة المجتمعية و ما هو تأثيرها على إدارة الموارد المائية؟
٣. ما هي عوامل نجاح المشاركة المجتمعية في إدارة الموارد المائية، وما هي العوائق؟
٤. هل تم تبني مفهوم المشاركة المجتمعية في سياسات التنمية المكانية في ليبيا؟
٥. هل تم تطبيق مفهوم المشاركة المجتمعية في إدارة الموارد المائية بمدينة بنغازي؟

منهجية البحث:

١. مراجعة الأدبيات المتعلقة بمفهوم المشاركة المجتمعية في إدارة الموارد المائية.
٢. استطلاع آراء المواطنين و الخبراء والمسؤولين في مجال إدارة المياه لجمع البيانات اللازمة.
٣. تحليل البيانات المجمعة حول مجتمع الدراسة واستنتاج النتائج والتوصيات.

مجال الدراسة:

المجال الموضوعي: مدى تطبيق مفهوم المشاركة المجتمعية في إدارة واستدامة الموارد المائية.
المجال المكاني: مدينة بنغازي.

المجال الزمني: خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٤) وهي الفترة من بداية وصول مياه النهر الصناعي الى مدينة بنغازي حتى الان.

الدراسات السابقة:

دراسة فهمي علي سعيد (٢٠١١) بعنوان "المنهج التشاركي لإدارة و تخطيط المياه"، وهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن قدرة المنهج التشاركي في تحقيق إدارة رشيدة و مستدامة للموارد المائية، واعتمدت هذه الدراسة منهجية وصفية واستقرائية وتحليلية، وكان من اهم نتائجها ان مفهوم المشاركة المجتمعية يلقي رواجاً منظماً بين اوساط المختلفة الحكومية و الشعبية مدعماً بدراسات مستفيضة من قبل البنك الدولي وتشكلت جماعات و منظمات ناطقة باسمهم وتحمل همومهم المائية و تقدم جملة من التصورات الي يرونها قادرة على تخفيف معاناتهم المائية، واوصت بالتوجه نحو دعم مبدأ المشاركة و اللامركزية و افساح ادارة مشروعات الري لجمعيات العمل الاهلي، و جمهور المستفيدين ضمن الاطر المؤسسية و القانونية الحكومية لمجال المياه. (سعيد، ٢٠١١)

دراسة بوفاس الشريف (٢٠١١)، بعنوان "الأمن المائي في الوطن العربي: الواقع و التحديات"، وهدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على واقع الوضع المائي في الوطن العربي و مشاكل، تحديات، و مستقبل المياه في المنطقة العربية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وكان من اهم نتائجها استمرار المشاكل ما بين الدول العربية و دول المنبع و هذه المشاكل مرشحة للزيادة نتيجة تنامي الطلب على المياه، و هذه المشاكل لا تنحصر بمياه الأنهار و إنما تتضمن إدارة المياه الجوفية المشتركة، و اوصت بتوعية كافة مستخدمي المياه بضرورة استدامة هذه الموارد يعتبر من الأدوات المهمة جداً وتعزيز ثقافة الاستخدام الرشيد للموارد المائية و المحافظة عليها و إدارتها بصورة صحيحة من خلال تنظيم الحملات و البرامج الإرشادية من خلال وسائل الإعلام. (الشريف، ٢٠١١)

التعقيب على الدراسات السابقة:

فيما يلي بعض الجوانب التي ارتكز عليها الباحث وتم تغطيتها بتوسع أو أجرى عليها إضافات جديدة حيث شكلت بعض الدراسات السابقة قاعدة علمية تم الاعتماد عليها والاستفادة منها في مجال الفلسفة النظرية للبحث، وتحديدًا في مجال المشاركة المجتمعية، وتتمثل أوجه الاستفادة على صعيد التخطيط في النقاط التالية:

١. دعم مبدأ المشاركة و اللامركزية و تشكيل جمعيات العمل الاهلي، و تمكين جمهور المستفيدين ضمن الاطر المؤسسية و القانونية الحكومية لمجال المياه إتاحة مبدأ المشاركة الشعبية كمدخل لإدارة الموارد المائية.
٢. النوعية لكافة مستخدمي المياه من خلال وسائل الإعلام بضرورة استدامة هذه الموارد وتعزيز ثقافة الاستخدام الرشيد للموارد المائية و المحافظة عليها و إدارتها بصورة صحيحة.

الإطار النظري:

تمهيد:

يتناول هذا الاطار مفهوم المشاركة المجتمعية في ظل مفاهيم الاستدامة والذي يعد أمراً مهماً في سياق وضع الإطار النظري لفهم الأسس والاعتبارات الواجب مراعاتها في تحسين ادارة الموارد المائية، حيث يقدم مدخل عام عن الاستدامة من حيث المفهوم و الابعاد، ومن ثم يتناول مفهوم المشاركة المجتمعية بشكل من التفصيل بهدف استنباط العديد من مؤشرات الاستدامة في المحافظة على الموارد الطبيعية و البيئة ضمن إطار أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، والتي تمثل أساساً لاستنباط أدوات القياس التي ستستخدم في تقييم مدى تطبيق هذا المفهوم من حيث المشاركة في ادارة الموارد المائية بمدينة بنغازي موضوع هذه الدراسة وتحقيقاً لأهم أهدافها.

ويتناول ايضاً سياسات التنمية المكانية في ليبيا بقصد التعرف الى أي مدى تم استيعاب هذه السياسات لمفهوم المشاركة المجتمعية بخطط و استراتيجيات التنمية المكانية للدولة الليبية، كذلك فإنه يمكن القول بان هذا الاطار يهدف إلى الإجابة على التساؤلات التالية والمتمثلة في:

١. ما هو مفهوم الاستدامة، وما هي أهم أبعادها ومفاهيمها؟
٢. ما هو مفهوم المشاركة المجتمعية و دورها في ادارة الموارد المائية؟
٣. ما هي عوامل نجاح المشاركة المجتمعية في ادارة الموارد المائية، وما هي العوائق التي قد تواجهها؟
٤. هل تم استيعاب مفهوم المشاركة المجتمعية في سياسات التنمية المكانية في ليبيا؟

مفهوم الاستدامة:

تم طرح مفاهيم عديدة لمفهوم الاستدامة من قبل العديد من المنظمات والهيئات الدولية المهمة بقضايا التنمية والاستدامة و البيئة الا ان اغلبها تركي تعريف لجنة البيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة المعروفة بالجنة برونديتلاند "Brundtland" فالتنمية المستدامة هي "التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة".

ابعاد الاستدامة:

البعد الاقتصادي: يتضمن هذا البعد ما يتم تحقيقه من نمو في الخل القومي بشكل مستدام بجانبه الكمي و النوعي على ان ينصب الاهتمام بالجانب النوعي بالدرجة الاساس، و يشترط ان لا يكون تحقيق النمو على حساب الجانب البيئي و مرتبط بتوفير التشغيل وبالشكل الذي لا يؤدي الى تركيز الثروة بيد فئة قليلة من المجتمع.

البعد الاجتماعي: يهتم هذا البعد بتنمية قدرات راس المال البشري من خلال الاهتمام بالجانب الصحي و التعليمي وهذا لا يعني انه منفصل عن الابعاد الاخرى للتنمية المستدامة.

البعد البيئي: و يعني تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحالية و المستقبلية في ظل المحافظة على البيئة و حمايتها و تمكينها من توفير مستوى معيشي يتحسن باستمرار اضافة الى المحافظة راس المال الطبيعي في الانشطة الاقتصادية شكل (١). (علاء، ٢٠٢٠)

شكل (١) ابعاد الاستدامة



Source: <http://moodle.suryucatan.tecnm.mx>

مفاهيم الاستدامة:

التمكين المستدام:

يعتبر مفهوم التمكين المستدام إعادة صياغة لمفهوم التمكين في عمليات التنمية، بمعنى إتاحة الفرصة للمجتمع للقيام بدور فعال في جميع مراحل عملية التنمية، بكل من الجوانب العمرانية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية من حيث اتخاذ القرار، التخطيط، التنفيذ، المتابعة، والتقييم. ويعتبر التمكين المستدام مدخل لتنمية المجتمعات العمرانية بهدف تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، حيث يدرك هذا المدخل أهمية تلبية الاحتياجات الحالية للسكان، مع مراعاة متطلبات الأجيال المستقبلية، وبالتالي فهو يحدد الأطر والآليات اللازمة لدخول المجتمع كطرف فعال في عمليات التنمية، وعلى ذلك يعني التمكين المستدام تفويض السلطة للمجتمع لكي ينمي نفسه بنفسه ويستطيع أن يواصل أمور التنمية وأن يكون متفهماً لكل جوانبها.

ويعرف بأنه عملية تقوية للمجتمع لكي يمارس ويتحكم في عمليات التنمية العمرانية وهو يتعامل مع تطبيق مفهوم التدخل (متى وكيف ومع من وما الوسيلة)، وتهدف عملية التمكين المستدام إلى تحقيق التنمية الحضرية المستدامة في البيئة العمرانية و تطوير آليات عملية التمكين وتعزيز وتنمية بناء قدرات المجتمع، من أجل إعداد المجتمع للقيام حاضراً ومستقبلاً، بأدوار اتخاذ القرارات والوصول إلى التنمية المستدامة في إدارة المستوطنات البشرية بمختلف قضاياها، وهناك ثلاثة مراحل رئيسية لعملية التمكين المستدام (البدء ومنح السلطة، تنظيم المجتمع، تواصل تنمية المجتمع. (غادة محمد ربحان، ٢٠٠٤)

المشاركة المجتمعية:

تعرف المشاركة المجتمعية بمفهومها التنموي بأنها مشاركة ومساهمة قطاع عريض من السكان وخصوصاً الجماعات الأقل خطراً في اختيار وإعداد وتنفيذ ومتابعة سياسات وبرامج ومشاريع التنمية التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية وخصوصاً ما يتعلق منها لتحسين مستويات معيشة السكان أو المجموعات المستهدفة. وتعرف المشاركة في التنمية على أنها مساهمة السكان والمجموعات المستهدفة في صنع القرارات وتنفيذ النشاطات التنموية وفي جميع المستويات، فالمشاركة هي حجر الزاوية في ممارسة تنظيم المجتمع.

وبما أن الإنسان هو محور التنمية وهدفها، وأن تلبية حاجات السكان، وحل مشكلاتهم، وتحسين نوعية حياتهم، تعتبر من أهداف التنمية الشاملة، ولتحقيق ذلك فإنه من الضروري مشاركة السكان المحليين في وضع الأهداف المحلية، وتحديد أولوياتهم، من أجل توفير الدعم الجماهيري

للمشروعات المحلية ومساندتها، وتعتبر المشاركة في عمليات التخطيط وسيلة لتحقيق النجاح للتخطيط التنموية، حيث المشاركة محوراً مهماً في تزويد مدخلات المشروعات بمعلومات دقيقة عن السكان، وأن إدامة المشاركة خلال مراحل الخطط يخفف من المصاعب، من خلال التعامل مع البدائل المتاحة لحل المشكلات (عرسان، ٢٠٠٤)

أنواع المشاركة المجتمعية:

١. المشاركة في تحديد المطالب و الاحتياجات.
٢. المشاركة في التخطيط للبرامج (تقييم، اقتراح اساليب مواجهتها).
٣. المشاركة في تنفيذ الخطط و البرامج ومتابعتها و الرقابة على تنفيذها.
٤. المشاركة في الاستفادة من الخطط البرامج المنفذة (البحيري، ٢٠١٣).

دور المشاركة المجتمعية في إدارة الموارد المائية:

اصبح لزاما على صانعي السياسات المائية تفعيل دور المجتمعات المحلية و رؤيتهم حول متطلباتهم من المشروعات المائية، و ان من يمثل تلك المجتمعات المحلية في صياغة قراراتها النهائية هي منظمات المجتمع المدني العاملة في الشأن المائي لكافة المسائل المائية احكاما لها ان لتلك المجتمعات ومن ثم طرحها على طاولة الحكومة بصورة مكتملة لما قد يرسم من توجهات حكومية تستهدف الجانب المائي، و من هنا لابد من تشجيع الاطر التي تستهدف مشاركة منظمات المجتمع المدني التي تمثل جمهور المستفيدين من المياه في صنع القرارات على تحقق برامج مائية جادة ضمن التوجه الاخذ بمبدأ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وهذا ما اكدت عليه ادى فقرات اعلان القاهرة لمبادئ التعاون العربي حول استخدام و تنمية و حماية الموارد المائية العربية عام ١٩٩٧ من ضرورة ايجاد السبل و الاليات لتشجيع المشاركة بين الجهات الرسمية و الشعبية في اعداد و تنفيذ الخطط و البرامج و المشروعات التنموية في قطاعي المياه و الزراعة و تقديم الدعم اللازم لقيام تنظيمات لمستخدمي مياه الري للاضطلاع بدور فاعل في ادارة و استخدام المياه لغرض تدعيم العلاقة بين مستخدمي المياه و الاجهزة الرسمية المعنية.

أهمية المشاركة المجتمعية في إدارة الموارد المائية:

تكمن اهمية المشاركة المجتمعية كونها هي العنصر الاساسي في انجاح التنمية المتواصلة لتنمية و ادارة الموارد المائية، علاوة على انها تغطي ثلاث قطاعات او فئات رئيسية في هذه العملية (الفئة المستخدمة - الفئة المستفيدة - فئة واضعي السياسات و صانعي القرار، و لن تتم هذه المشاركة الا بوجود منظمات و جمعيات اهلية تأخذ على عاتقها رفع الوعي بين اوساط الناس لأهمية المياه و ضرورة المحافظة عليها. (سعيد، ٢٠١١)

تعريف الموارد المائية:

يُطلق مصطلح الموارد المائية على أي مصدر للمياه الطبيعية الموجودة على سطح الأرض، بغض النظر عن حالته الفيزيائية التي يتواجد بها، سواء كان صلباً أم سائلاً أم غازياً، على أن يكون هذا المصدر ذا فائدة محتملة لبني البشر، وتُعتبر مياه الأنهار، والبحار، والمحيطات أكثر المصادر استخداماً وما زال استخدام الإنسان للموارد المائية وخصوصاً المياه العذبة يزداد مع الزمن، وذلك لتزايد حاجته للماء في المجالات الزراعية، والصناعية، ولأغراض الترفيه، حيث تُغطي المياه ما نسبته ٧١٪ من جملة مساحة وجه الأرض، بينما يمثل اليابس ٢٩٪ فقط، وان ما نسبته ٢,٥٪ منها فقط عبارة عن مياه عذبة، والباقي مياه مالحة، وتصنف الموارد المائية إلى ثلاث أجزاء رئيسية (المياه المالحة، والمياه الجوفية، والمياه السطحية). (ابوعيانة، ١٩٨٦)

التحديات التي تواجه الموارد المائية:

تواجه المياه المتاحة لاستهلاك البشري العديد من التحديات على الرغم من كونها من المصادر المتجددة، ومن ذلك التلوث و زيادة النمو الحضري و الجفاف وتغير المناخ، بالإضافة الى تسرب الملوثات الناتجة عن النشاطات الزراعية وبناء الطرق والتعدين إلى مصادر المياه كالجداول والبحيرات. (الفقيه، ٢٠٢١)

سياسات التنمية المكانية في ليبيا:

أعدت سياسة التنمية المكانية علي المستوى الوطني لتغطي الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٣٠ مسيحي وتسعى لضمان أن تكون تنمية وتطوير التجمعات السكانية مستقبلا لكافة أنحاء ليبيا، كذلك تنمية وتطوير البني التحتية، واستخدامات الأراضي، من خلال عملية التخطيط والإدارة وفقا لاهتمامات ومصالح وأولويات السكان في ليبيا، وان يتم تنسيق التنمية من منظور مكاني وفقا لاعتبارات اقتصادية تراعي الحفاظ على البيئة وسلامتها بشكل مستدام، وقد تبنت سياسات التنمية المكانية الوطنية في ليبيا مفهوم الاستدامة في كافة القطاعات، حيث أعدت دراسة السياسة المكانية الوطنية (٢٠٠٦-٢٠٣٠) وضع سياسة التنمية الإقليمية لليبيا لتصحيح الفوارق فيما بين الأقاليم الفرعية وذلك من أجل تعزيز التماسك الوطني في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وقد انعكس تبني مفهوم الاستدامة في هذه الخطط والبرامج والمشاريع في وضع العديد من الاعتبارات، وتحديد دور المساهمين والتأكيد علي دور المواطنين من خلال اعتماد مفهوم المشاركة المجتمعية في كافة مراحل العملية التخطيطية لهذه المشاريع (القزيري، ٢٠٠٦)

تجارب دولية ناجحة في تحسين واستدامة الموارد المائية:

التجربة الفرنسية:

تعتبر التجربة الفرنسية للشراكة بين القطاع العام والخاص في قطاع المياه الرائدة في أوروبا والنموذج الرئيسي الذي عززه ودعمه البنك الدولي بقوة وتم تصديره بأشكال مختلفة إلى البلدان النامية كما أن أغلب الشركات الفرنسية هي شركات عالمية تقوم بإدارة المياه في مناطق كثيرة من العالم. وابتداءً من سنة 1828 فوض للبلديات الفرنسية تلبية حاجات السكان من المياه فكان توزيع المياه يتم تحت إشراف مؤسسة عامة تابعة للبلدية بعدها تم ابرام عقود طويلة الأجل مع شركات خاصة أخذت على عاتقها توزيع ومراقبة نوعيتها وانشاء التمديدات وصيانتها وصيانة معدات الضخ في حين أصبح دور المؤسسات العامة مهما في مجالات أخرى (الكهرباء، الغاز، النقل،..ومحدودا في مجال المياه. بعدها سنة ١٩٨٥ وبناءً على قرار مجلس باريس أصبحت الشركة العامة للمياه وشركة ليونيز للمياه وهما شركتان ضمن القطاع الخاص مسؤولة عن توزيع المياه في فرنسا.

التجربة السعودية:

إن ندرة الموارد المائية في المملكة العربية السعودية وطبيعتها الجغرافية الشبه جافة جعل أمر ترشيد استخدام المياه عاملا أساسيا، ولتحقيق هذا توجهت السياسة المائية في المملكة نحو ترشيد استخدام وإدارة المياه بما يسمح بتحقيق الاكتفاء المائي من خلال مجموعة من البرامج لعل أبرزها تحلية مياه البحر حيث شهدت صناعة التحلية الكثير من الإنجازات على كافة الأصعدة، فاحتلت موقع الصدارة والريادة، فقد عرفت المملكة تحلية المياه منذ حوالي 100 عام من خلال عملية التكثيف لتقطير مياه البحر، وذلك بالتحديد عام 1928 عندما تم إنشاء وحدتي تكثيف لتقطير مياه البحر الأحمر لإمداد مدينة جدة بالمزيد من مياه الشرب، ثم أنشئت المراحل الأولى للتحلية في كل من محافظتي الوجه وضباء الواقعتين على ساحل البحر الأحمر، وتلتها محطة التحلية في محافظة جدة المرحلة الأولى، ويمثل إنتاج المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة أكثر من ٧٤,٦٪ من إنتاج مياه التحلية في المملكة، والبقية تنتج من خلال محطات القطاع الخاص، ويبلغ إنتاج المملكة من المياه المحلاة أكثر من 7.9 مليون متر مكعب يوميا (حميدة، ٢٠٢٣)

الإطار العملي:

تمهيد:

يتناول هذا الإطار وبشيء من التفصيل التحقق من مدى مراعاة تطبيق مفهوم المشاركة المجتمعية في إدارة الموارد المائية بمدينة بنغازي. حيث يقدم التحليل الوصفي الاوضاع الحالية (الوضع القائم) لمنظومة التزود بالمياه لحاضرة بنغازي "منطقة الدراسة"، ويتناول أهم آراء وانطباعات وتطلعات الفاعلين، خاصة فيما

يتعلق بتطبيق هذا المفهوم، وفي هذا الصدد تم استخدام ما تم تجميعه من بيانات كمية ونوعية مطلوبة لتحقيق غرض الدراسة من مختلف المصادر المتوفرة وكذلك ما تم الحصول عليه من بيانات ميدانية، واستناداً إلى استعمال هذه الطرق فإنه سيكون هناك تكامل في طرق جمع المعلومات تؤدي إلى تكامل في تحليلها يحقق المنهج المختلط Mixed Methods والذي بدوره يوصلنا إلى أفضل النتائج التي تخدم أغراض هذه الدراسة وتحقق أهدافها، ويمكن القول أن هذا الإطار يهدف إلى الإجابة على التساؤل التالي:

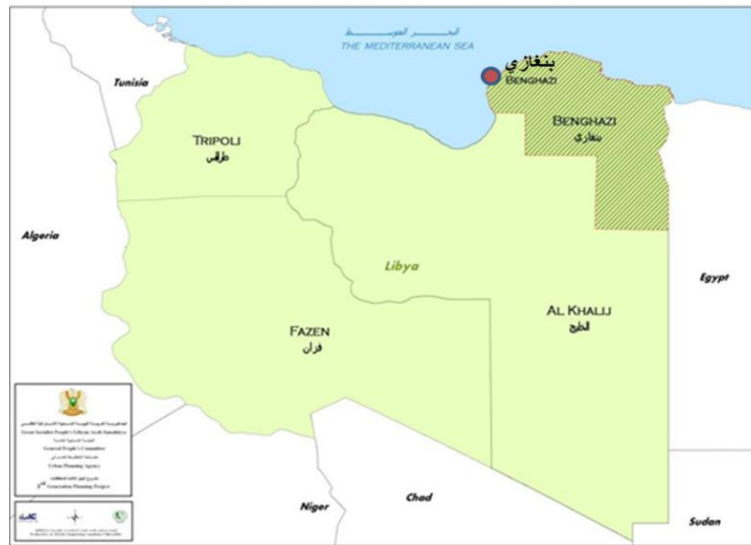
هل تم تطبيق مفهوم المشاركة المجتمعية في إدارة الموارد المائية بمدينة بنغازي؟

الوضع القائم:

موقع مدينة بنغازي:

تقع مدينة بنغازي في الجزء الشمالي الشرقي من ليبيا وتطل على ساحل البحر المتوسط، وتقع فلكياً عند تقاطع دائرة العرض (٣٢,١١٦٧) شمالاً مع خط طول (٢٠,٠٦٦٧ شرقاً) شكل رقم (٢).

شكل (٢) يبين موقع مدينة بنغازي



المصدر: مكتب العمارة، إقليم بنغازي التخطيطي، تقرير حاضرة بنغازي، ٢٠٠٩ تقرير ٠٣ - ١ -

الوضع الحالي لمنظومة التزود بالمياه لحاضرة بنغازي (الوضع القائم):

كافة التجمّعات السكانية في حاضرة بنغازي لديها منظومات قائمة للتزود بالمياه، إلا أن العديد منها توقّف مياهاً بجودة متدنية، غير أنه توجد كميات مناسبة من المياه للاستعمال المنزلي، وفي معظم التجمّعات السكانية حالياً، تُخضع كافة منظومات التزود بالمياه لإعادة التصميم، وذلك من أجل أن تقوم بتوفير الكميات الكافية من المياه بالضخ المناسب وبأسعار تكون في ميسور كافة المستهلكين.

ويعتمد التزود بالمياه في الإقليم الفرعي بنغازي بالدرجة الأولى على المياه التي يقوم بتزويدها مشروع النهر الصناعي (قطاع عام)، ثم مصادر المياه الجوفية، وتضم المياه التي تُوزّع للاستعمال المنزلي، تلك التي تُوزّع على المنازل والمباني العامة، بالإضافة إلى التي تستعملها المنشآت التجارية لأغراض الشرب والنظافة العامة فضلاً عن الاستعمال في المجال الصناعي، بما في ذلك كل أنواع الصناعات والزراعة، وهذه المرافق جميعها تزود بالمياه في الإقليم الفرعي بنغازي من خلال منظومة النهر الصناعي (٧٣٪) ومصادر المياه الجوفية (٢٧٪) جدول (١)، وعلى نحو مماثل، يعتمد التزود بالمياه في المنطقة المتروبوليتانية لبنغازي بشكل رئيسي على المياه التي يقوم بتزويدها مشروع النهر الصناعي (٨٠٪) ومصادر المياه الجوفية (٢٠٪).. (العمارة، ٢٠٠٩)

جدول (١) مصادر المياه اليومية

مصادر المياه	الآبار والينابيع	محطات تحلية المياه	النهر الصناعي	إجمالي التزود بالمياه
	(م³/يوم)	(م³/يوم)	(م³/يوم)	(م³/يوم)
المنطقة	56,864		235,000	291,864
المتروبوليتانية	20%		80%	100%

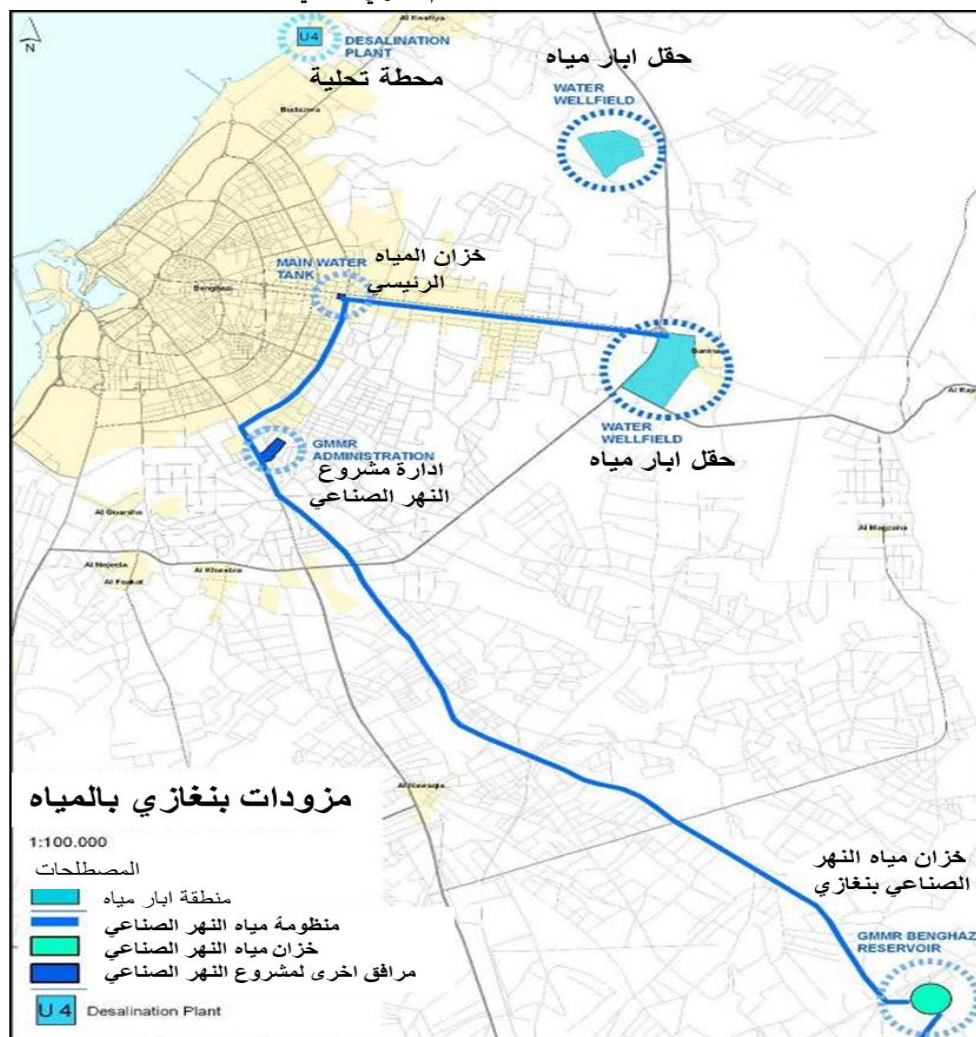
379,219	265,000		97,972	الإقليم الفرعي
%100	%73.0		%27.0	بنغازي
500,436	265,000	100,600	154,836	إقليم بنغازي
%100	%50.9	%19.3	%29.7	التخطيطي

المصدر: دراسة القطاع (مكتب العمارة: ٢٠٠٨م)

مصادر المياه بالإقليم الفرعي بنغازي:

يشكل العجز في المياه مشكلة حقيقية ومتنامية في الإقليم الفرعي بنغازي وأماكن أخرى في ليبيا، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها الطقس الجاف الذي يحد من مصادر المياه وتزايد عدد السكان ونمو درجة التحضر والتنمية الصناعية والزراعة وزيادة مستوى المعيشة، لذا من المهم أن تُبَنَّى إدارة فاعلة لاستغلال مصادر المياه المتوفرة استغلالاً معقولاً وذلك من أجل الاستفادة المثلى من مصادر مياه الإقليم المحدودة، والتي من أهمها في الإقليم الفرعي بنغازي (المياه الجوفية، المياه السطحية (مياه الأمطار)، مياه البحر، المياه المنقولة (مشروع النهر الصناعي)، مياه تنقية (معالجة) شكل (٣). (العمارة، ٢٠٠٩)

شكل (٣) مصادر المياه بالإقليم الفرعي بنغازي



المصدر: مكتب العمارة، إقليم بنغازي التخطيطي، تقرير حاضرة بنغازي، ٢٠٠٩ تقرير ٠٣ - ١٠

تحليل البيانات:

يهدف الجزء التطبيقي من هذه الدراسة إلى تحليل مدى تطبيق مفهوم المشاركة المجتمعية في إدارة واستدامة الموارد المائية بمدينة بنغازي. حيث تم تحقيق ذلك من خلال جمع البيانات من الفاعلين في إدارة الموارد المائية، والمستخدمين النهائيين لهذه الموارد، والمسؤولين في القطاعين الخاص و العام، وأعتمد هذا الجزء على منهجيات بحثية كمية ونوعية لتقديم صورة شاملة حول والعوائق امامها ومستوى المشاركة المجتمعية

ورضا المستخدمين عن إدارة الموارد المائية، بالإضافة الى اعتماد منهجية البحث المختلطة (Mixed Methods) التي تجمع بين الأساليب الكمية والنوعية، مما أتاح الحصول على بيانات شاملة ومتنوعة تغطي مختلف جوانب المشاركة المجتمعية في إدارة الموارد المائية، ولقد شملت الدراسة ٣٠٠ مستخدم للمياه من مختلف المناطق في مدينة بنغازي، تم اختيارهم بطريقة عشوائية لضمان تمثيل شامل لجميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية، وقد تضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة المغلقة والمفتوحة التي تناولت مستوى المشاركة المجتمعية، ورضا المستخدمين عن إدارة الموارد المائية، والعوائق التي تواجه المشاركة الفعالة، وتم توزيع الاستبيانات إلكترونياً وورقياً لضمان الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المشاركين، كما تم إجراء ٢٠ مقابلة مع مسؤولي إدارة الموارد المائية في مدينة بنغازي، تشمل مديري الأقسام المختلفة والعاملين في القطاعات ذات الصلة، بالإضافة الى انه قد تم استخدام دليل مقابلة شبه منظم يغطي موضوعات مثل السياسات المتبعة، دور المجتمع في اتخاذ القرارات، والتحديات التي تواجه المشاركة المجتمعية، كما أجريت المقابلات وجهًا لوجه وفي بعض الحالات عبر وسائل الاتصال الإلكترونية، وتم تسجيلها للحصول على دقة في نقل المعلومات.

توزيع الآراء حول المشاركة المجتمعية:

أظهرت الاستبيانات ان الغالبية العظمى من المشاركين ونسبتهم ٩٣٪ يشعرون بأن ليس لديهم دورًا فعالاً في إدارة الموارد المائية، بينما ٧٪ يرون أن دورهم محدود وغير ملموس ولا يرون أي إمكانية للمشاركة، هذه النتائج توضح وجود فجوة كبيرة بين النظرية والتطبيق فيما يتعلق بمفهوم المشاركة المجتمعية.

شكل (٤) يبين آراء المشاركين حول دورهم في المشاركة المجتمعية في إدارة الموارد المائية



المصدر: الدراسة الميدانية

مستوى الرضا عن إدارة الموارد المائية:

أفادت الاستبيانات بأن ٧٣٪ من المستخدمين غير راضين جداً عن إدارة الموارد المائية بمدينة بنغازي، وهي شريحة واسعة تمثل غالبية العينة، الامر الذي يعني ان هذه النتائج قد تشير إلى وجود حاجة ملحة لتحسين إدارة الموارد المائية وزيادة شفافية وفاعلية العمليات الإدارية.

شكل (٥) يبين مدى رضى المشاركين عن المشاركة المجتمعية في إدارة الموارد المائية



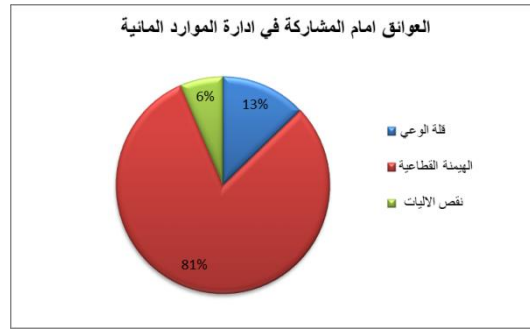
المصدر: الدراسة الميدانية

العوائق أمام المشاركة المجتمعية:

تمثلت أبرز العوائق التي تم تحديدها من قبل المشاركين في الهيمنة القطاعية حيث ان ٨١٪ يرون أن القطاع العام يهيمن على عملية الإدارة، مما يحد من فرص المجتمع في التأثير، واضاف بقية المشاركين انه لم

يكن لديهم معرفة بكيفية المشاركة أو الأدوار المتاحة لهم وكذلك وعدم وجود آليات فعالة تسمح بمشاركة المجتمع في اتخاذ القرارات.

شكل (٦) يبين آراء المشاركين في أهم العوائق في المشاركة المجتمعية في إدارة الموارد المائية



المصدر: الدراسة الميدانية

كما أكدت الدراسة بأن جل المسؤولين افادوا بأن هناك محاولات محدودة لتعزيز المشاركة المجتمعية، إلا أن هناك تحديات تنظيمية وبيروقراطية تحول دون تحقيق ذلك بشكل فعال، كما أشار بعضهم إلى أن السياسات الحالية تركز بشكل أكبر على الإدارة المركزية دون اعتبار كافٍ لمشاركة المجتمع المحلي. مناقشة النتائج:

تشير النتائج إلى وجود فجوة واضحة بين السياسات المعلنة حول المشاركة المجتمعية وتطبيقها الفعلي في إدارة الموارد المائية بمدينة بنغازي، كما يعكس غياب دور المجتمع المحلي في عمليات الإدارة هيمنة القطاع العام، مما يؤدي إلى ضعف في تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية للموارد المائية. كما تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها توضح الحاجة الماسة لإعادة تصميم السياسات والإجراءات الإدارية لتعزيز دور المجتمع المحلي في إدارة الموارد المائية. من خلال إشراك المجتمع بشكل فعال، يمكن تحقيق تحسينات كبيرة في كفاءة الإدارة وزيادة مستوى الرضا بين المستخدمين، مما يساهم في استدامة الموارد المائية.

التوصيات:

١. تعزيز الوعي المجتمعي: تنظيم حملات توعوية وورش عمل لتعريف المجتمع بأهمية مشاركته ودوره في إدارة الموارد المائية.
٢. تطوير آليات المشاركة: إنشاء منصات تفاعلية تسمح للمجتمع بالمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المياه.
٣. إعادة هيكلة الإدارة: تقليل هيمنة القطاع العام من خلال توزيع الأدوار وتفويض السلطة للمجتمعات المحلية.
٤. تحسين الشفافية: نشر تقارير دورية عن إدارة الموارد المائية وإتاحة المعلومات للمجتمع لتعزيز الثقة والمشاركة.

المراجع:

- اوكيل حميدة. (٢٠٢٣). الامن المائي في الجزائر على ضوء الخبرات الدولية الرائدة. *الملتقى، الصفحات ٧,٨*.
- بوفاس الشريف. (٢٠١١). الامن المائي في الوطن العربي، الواقع و التحديات.
- تسنيم الفقيه. (١١ أكتوبر، ٢٠٢١). *أكبر موقع عربي بالعالم، تاريخ الاسترداد ١ سبتمبر، ٢٠٢٤*، من موضوع: تسنيم الفقيه
- ريمان محمد ربحان غادة محمد ربحان. (٢٠٠٤). التنمية المعمارية والعمرانية والاستدامة. *جامعة القاهرة، صفحة ١*.
- سعد خليل القزيري. (٢٠٠٦). *الجيل الثالث ومستقبل المدن في ليبيا (المجلد الأول)*. بنغازي: مكتب العمارة للاستشارات الهندسية.
- سعيد قرارية منال عرسان. (٢٠٠٤). *اليات تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني*. مجلة جامعة النجاح الوطنية.
- فتحي محمد ابوعيانة. (١٩٨٦). *قواعد الجغرافيا العامة الطبيعية والبشرية*. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
- فهيم على سعيد. (٢٠١١). *المنهج التشاركي لإدارة وتخطيط المياه*. مجلة الباحث العلمي، صفحة ٤٨٩.
- مكتب العمارة. (٢٠٠٩). *بنغازي التخطيطي، تقرير حاضرة بنغازي*. بنغازي: مكتب العمارة للاستشارات الهندسية.
- وجيه مهدي، ندى سلطان سطاتم علاء. (٢٠٢٠). دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، الصفحات ٩٩,١٠٠*.
- ولاء البحيري. (٢٠١٣). مفاهيم الاسس العلمية للمعرفة، المشاركة المجتمعية. *المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية، صفحة ١٧*.

References:

- Okil Hamida. (2023). Water security in Algeria in light of leading international experiences. Al-Multaqa, pages 7,8.
- Boufas Al-Sharif. (2011). Water security in the Arab world, reality and challenges.
- Tasneem Al-Faqih. (October 11, 2021). The largest Arab website in the world. Retrieval date September 1, 2024, from the topic:
Tasneem Al-Faqih
- Reeman Muhammad Rayhan Ghada Muhammad Rayhan. (2004). Architectural and urban development and sustainability. Cairo University, page 1.
- Saad Khalil Al-Qaziri. (2006). The third generation and the future of cities in Libya (first volume). Benghazi: Architecture Office for Engineering Consultations.
- Saeed Qararia Manal Arsan. (2004). Mechanisms for activating awareness and popular participation in urban planning. An-Najah National University Journal.
- Fathi Muhammad Abu Ayana. (1986). General rules of natural and human geography. Cairo: Dar Al-Ma'rifah Al-Jami'ah.
- Fahmy Ali Saeed. (2011). Participatory approach to water management and planning. Scientific Researcher Journal, page 489.
- Architecture Office. (2009). Benghazi Planning, Benghazi City Report. Benghazi: Architecture Office for Engineering Consultations.
- Wajih Mahdi, Nada Sultan Sattam Alaa. (2020). The role of renewable energies in achieving sustainable development. Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences, pages 99,100.
- Walaa Al-Bahri. (2013). Concepts of scientific foundations of knowledge, community participation. International Center for Future and Strategic Studies, page 17.